

# 108479-001 - POLICY BRIEF THE LEGAL AND JUDICIAL FRAMEWORK OF PREVENTING YOUTH RADICALIZATION - AR

Omar Weslati;

Nizar Ben Salah, Imen AlNighaoui, Slim Bahrini;

© 2018, MEF



This work is licensed under the Creative Commons Attribution License (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction, provided the original work is properly credited.

Cette œuvre est mise à disposition selon les termes de la licence Creative Commons Attribution (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>), qui permet l'utilisation, la distribution et la reproduction sans restriction, pourvu que le mérite de la création originale soit adéquatement reconnu.

*IDRC Grant/ Subvention du CRDI: 108479-001-Countering youth radicalization in Tunisia through inclusion*

# معالجة تطرف الشباب في تونس ما بعد الثورة من خلال الإدماج



المنتدى الإقتصادي المغربي

## ملخص سياسة عامة

السياق القانوني والقضائي  
لدرء التطرف لدى الشباب

الكاتب: عمر الوسلاطي  
ترجمة: إيمان النياغوي  
مراجعة: نزار بن صلاح وإيمان النياغوي

*This project is carried out with the technical and financial support of  
International Development Research Center of Canada*



**IDRC | CRDI**

International Development Research Centre  
Centre de recherches pour le développement international

Canada

# ملخص عام

ساهم انتشار ظاهرة التطرف العنيف وتعدد العمليات الإرهابية التي هزت العالم في إضعاف الاستقرار المجتمعي وتقويض جهود السلام العالمي، كما أنها ساهمت في انتشار الجريمة العابرة للقارات وتبييض الأموال وغيرها من الجرائم التي لها انعكاسات خطيرة على السياسة والاقتصاد العالميين ولهذا فإن معالجة هذه الظاهرة ضمن إطار قانوني وقضائي أصبح أمرا مهما من أجل ضمان ليس فقط السلم المجتمعي بل أيضا من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحق في المحاكمة العادلة. كما أن العمل على بناء منظومة قضائية وقانونية متكاملة وعادلة سيساهم في حماية الشباب من الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية الحاملة للفكر المتطرف إلى جانب مساهمتها في الجهود القائمة على إعادة إدماج هؤلاء الشباب في مجتمعاتهم. وبهذا فإن هذا الملخص للسياسية العامة سيناقدش السياق التونسي ما بعد الثورة وارتباطه بظاهرة التطرف العنيف كما أنه سيتحدث عن الدستور التونسي وقانون الإرهاب الجديدين. سيركز هذا الملخص أيضا على أهمية القيام بإصلاحات داخل المنظومة القانونية والقضائية التونسية من أجل حماية حقوق الإنسان وضمن الحقوق والحريات التي هي الأسس التي قامت من أجلها الثورة التونسية وأخيرا ستكون هناك مجموعة من التوصيات موجهة للطبقة السياسية وإلى المشرع التونسي.

## عن الكاتب

عمر الوسلاطي، قاضي لدى المحكمة الابتدائية بمنوبة.

تلقى عمر تعليمه الجامعي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس وقد تخرج منها في سنة 1998 ليلتحق فيما بعد بالمعهد الأعلى للقضاء ليتخرج منه في سنة 2002 وقد كان موضوع رسالة تخرجه حول تفعيل أحكام التحكيم الدولي. كما أن له خبرة 16 سنة في القضاء التونسي حيث عمل طيلة هذه الفترة في عدة محاكم تونسية نذكر منها محكمة سيدي بوزيد والقصرين وتونس.

عمر الوسلاطي فاعل في المجتمع المدني حيث أنه عضو بالمرصد التونسي لاستقلال القضاء وجمعية القضاة التونسيين وهو مؤسس الجمعية التونسية للتنمية والتدريب.

# مقدمة

**التطرف اصطلاحاً:**  
التطرف هو الشدة أو الإفراط في الشيء أو في الموقف معين وهو أقصى الاتجاه أو نهاية، والطرف أو الحد الأقصى.

يشكل انخراط الشباب في التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة مشكلاً جدياً باعتباره عابراً للقارات مما يجعله تهديداً واضحاً للاستقرار والأمن الدولي. وقد ساهمت طبيعة هذه الجرائم التي تتسم باتساع نطاقها الجغرافي وتعدد وسائلها الإجرامية في تكبيل مساعي الأنظمة القانونية لمحاصرة هذه الظاهرة أمنياً وقضائياً، مما أدى إلى تفشي انتهاكات حقوق الإنسان.

إن من أهم المواضيع التي تعرضت لها استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة هي التعامل القانوني والقضائي مع الشباب (بين 18 و35 سنة) المتطرف، وذلك من خلال بحثها عن آليات لوقاية الشباب من الانخراط في التطرف العنيف الذي ينجر عنه ارتكاب جرائم شنيعة تطلّ المدنيين وتهدد استقرار المجتمع والسلم الأهلي.

وقد ساهم التطور التكنولوجي خاصة منه وسائل التواصل الاجتماعي في تعقيد المساعي الرامية لمجابهة تطرف الشباب وانخراطهم في التنظيمات الإرهابية خاصة وأن القوانين الوطنية والدولية غير قادرة على مواكبة هذا التطور السريع، حيث أن الملاحقة الجنائية والقانونية لا يمكن تفعيلها إلا إذا دخل الشخص في مرحلة تنفيذ الجريمة والتي يطلق عليها اسم "شرعية الجرائم والعقوبات". ومن المشاكل الأخرى نجد مشكل الموازنة بين مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وحماية حقوق الإنسان حيث لا يمكن للأنظمة أن تتذرع بالأمن القومي لارتكاب انتهاكات تمس من حقوق الإنسان.

# السياق التونسي

عرفت تونس بعد ثورة "14 جانفي" وفي إطار الانتقال الديمقراطي جرائم إرهابية وعمليات خطيرة طالت المدنيين والأمنيين والعسكريين.

وعلى الرغم من أن الأحداث الإرهابية التي جرت في تونس كانت بالأساس بعد اندلاع الثورة التونسية التي قامت من أجل إرساء نظام ديمقراطي تعددي قائم على سيادة القانون والتداول السلمي على السلطة إلا أن الدولة التونسية كانت قد أعلنت في سنة 2003 عن سنّها لقانون عدد 75 والمؤرخ في 10 سبتمبر الموافق لليوم العالمي للاحتفال بحقوق الإنسان وذلك في إشارة واضحة لاقتران مكافحة الإرهاب بأهمية حماية حقوق الإنسان. ويتعلق هذا القانون بدعم المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال حيث يتضمن فصله الأول ما يلي :

”  
يضمن هذا القانون حق المجتمع في العيش في أمن وسلام بعيدا عن كل ما يهدد استقراره ونبذ كل أشكال الانحراف والعنف والتطرف والعنصرية والإرهاب التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات كما يدعم المجهود الدولي الرامي الى مكافحة كل مظاهر الإرهاب والتصدي لمصادر تمويله ومنع غسل الأموال المتأتية من الجريمة وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية دون المساس بالضمانات الدستورية<sup>1</sup>.

ويقضى هذا القانون بفصله السادس أيضا على أن تعامل جرائم التحريض على الكراهية والتعصب العنصري أو الديني على أنها جرائم إرهابية مهما كانت طبيعة الطرق التي تم توحيها لتنفيذ هذا النوع من الجرائم وهذا ما يساهم في تعميم النطاق القانوني ليُطال لأولئك الذين يعبرون عن آرائهم مما يؤدي الي قمعهم ولهذا السبب رفضت اغلب المنظمات الحقوقية هذا القانون الذي ظل ساري المفعول الي ما بعد الثورة . كما ساهمت العديد من الخروقات القانونية في تفشي الاعتداءات على حقوق الإنسان ونذكر منها الإجراءات التعسفية على الشّعائر الدينية حيث يتم مراقبة الأفراد عند أدائهم لشعائرتهم الدينية وبالتالي استعملت هذه الإجراءات الى الجز ببعض المعارضين أو المواطنين الذين ليس لهم انتماءات سياسية في السجون بتهمة إرهابية وتكون في غالب الأحيان من قبيل تكوين وفاق إرهابي أو الانتماء إلى تنظيم محصور. كما كان يتم الاحتفاظ بهم خارج الأطر القانونية والتي كانت محددة بأربعة أيام كما كان يتم تدليس محاضر البحث، إلى جانب منع هؤلاء الموافقين من الحصول على إمكانية الدفاع بالإضافة إلى التضييق على المحامين الذين يتطوعون إلى الدفاع عنهم من خلال خلع مكاتبهم، ومن بين الإجراءات الإدارية الأخرى نجد تفتيش منازل المشبه بيهم دون إذن قضائي كما يتم تضييق على الموقوفين وحرمانهم من حقوقهم داخل السجون. ولكن تم إيقاف العمل به في سنة 2015 حيث تم إصدار قانون أساسي عدد 26 مؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال والذي يهدف الي التصدي للإرهاب وغسل الأموال والوقاية منهم، كما يقوم على دعم المجهود الدولي في هذا المجال وذلك في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية . كما يأتي هذا القانون في سياق دستوري جديد قائم على احترام منظومة حقوق الإنسان .

وبالحديث عن ضرورة احترام حقوق انسان في إطار مكافحة الإرهاب فإن قرار مجلس الأمن عدد 2250 حول "الشباب والسلم والأمن" يؤكد على ضرورة أن تحترم الدول حقوق الإنسان إلى جانب ضمانها لجميع أفراد المجتمع بمن فيهم الشباب كما جدد هذا القرار تأكيده على أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية في حماية شعوبها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

إن من أهم الدعائم التي تقوم عليها استراتيجيات مكافحة الإرهاب ودرء التطرف العنيف نذكر إرساء منظومة قانونية واضحة وضمن استقلالية القضاء وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وذلك من أجل ضمان محاكمة عادلة خاصة وأن الخطاب الذي تتبناه التنظيمات المتشددة يركز بالأساس على فساد الأنظمة السياسية مما يساعدها على ترويج أفكارها من خلال طرح بديل اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد في ظل تردي وضع الشباب الذي يعيش أغلبه ظروف اجتماعية واقتصادية هشة وصعبة مما يسهل عملية استقطابهم. ولهذا فإن المنظومة السياسية القائمة في تونس اليوم تسعى الي تنفيذ هذا الخطاب من خلال ضمان سيادة القانون الي جانب ضمان مشاركة الشباب في كل ما يتعلق بإدارة الشأن العام بما في ذلك ضمان حقهم في تكوين أحزاب والانخراط فيها بالإضافة الي تأسيس جمعيات ومنظمة غير حكومية.

<sup>1</sup> قانون عدد 75 لسنة 2003 مؤرخ في 10 ديسمبر 2003 والمتعلق بمكافحة الإرهاب

# تعزيز الحقوق والحريات وضمن سيادة القانون حجر الزاوية لدرء التطرف لدى الشباب

تساهم ممارسات الأنظمة القمعية في تفشي التطرف بين الشباب خاصة وأن هذه الشريحة الاجتماعية لطالما كانت تبحث عن مجال اجتماعي وسياسي حر يضمن لها حرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، حيث أن منظومة القوانين القمعية التي تتبعها هذه الأنظمة لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها الشباب مما يدفعهم في النهاية نحو التطرف العنيف من أجل تحقيق أهداف كان يمكن تحقيقها في إطار المشاركة الواسعة للشباب في الحياة العامة.

وبهذا فإن التطرف ليس وليد فكرة أو قناعة وإنما هو نتيجة مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي معاد لحقوق الانسان وقائم على الاضطهاد وغياب التنمية والمساواة والمعاقبة الجماعية والتضييق على المعارضة وبالتالي فإن تعزيز الحقوق والحريات وسيادة القانون وضمن المساواة بين أفراد الشعب الواحد سيساهم في تقليص الفجوة بين الشباب والأنظمة التي يعيشون في إطارها. ولهذا فقد ساهمت الثورة التونسية التي قامت على تكريس التعددية والمساواة وضمن الحقوق والحريات إلى جانب محاربة الفساد والإفلات من العقاب في أن تعيد الأمل لبناء استراتيجية واضحة لمقاومة انخراط الشباب في التنظيمات الإرهابية خاصة بعد المصادقة على الدستور الجديد .

# الدستور التونسي الجديد

تبنت تونس في سنة 2014 دستورا جديدا وذلك في إطار الانتقال الديمقراطي التي تمر به البلاد بعد الثورة. ويقوم هذا الدستور في جوهره على احترام منظومة حقوق الانسان إلى جانب تأكيده على ضرورة مشاركة الشباب في الحياة العامة بكل مكوناتها.

## الاعتراف بالشباب كقوة فاعلة

أقر الفصل الثامن من الدستور التونسي الجديد أن الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن كما وضع على عاتق الدولة مسؤولية توفير الظروف الملائمة سوى كانت اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية وذلك من أجل الدفع بالشباب نحو المشاركة في الحياة العامة.

”الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن. تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟“

## ضمان الحقوق والحريات للجميع دون تمييز

تضمن الدستور في الفصل الواحد والعشرون جملة من الحقوق التي تتعهد الدولة بضمانها لجميع المواطنين ونذكر منها الحق في المشاركة في الحياة السياسية وحرية التعبير والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية التي تساهم في تنمية قدرات الشباب والدفع بهم نحو المشاركة في مسار بناء الوطن وهو ما لم يكن موجودا في دستور جوان 1959.

”المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم.“

## ضمان المحاكمة العادلة

كما أقر الدستور التونسي في فصليه السابع والعشرين والتاسع والعشرين على أهمية المحاكمة العادلة وذلك من خلال إرساء جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في ضمان حقوق المتنازعين في المحاكم التونسية ولعل أهم هذه الإجراءات نجد حق الموقوف بإقامة محامي للدفاع عنه أثناء مرحلة البحث الأولية وكذلك التقليل في فترة الاحتفاظ إلى جانب تعزيز الرقابة على أجهزة باحث البداية وذلك بهدف الحد من الانتهاكات التي قد تطال حقوق المحتفظ بهم. ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تعزز القطع مع المنظومة القديمة التي عرفت بممارساتها القمعية.

”المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته في محاكمة عادلة تكفل له فيها جميع ضمانات الدفاع في أطوار التتبع والمحاكمة.“

”لا يمكن إيقاف شخص أو الاحتفاظ به إلا في حالة التلبس أو بقرار قضائي، ويعلم فوراً بحقوقه وبالتهمة المنسوبة إليه، وله أن ينيب محاميا وتحدد مدت الإيقاف والاحتفاظ بالقانون.“

إن ضمان المحاكمة العادلة وعلوية القانون من شأنه أن يساهم في الحد من انخراط الشباب في التنظيمات المتطرفة حيث أن ضمان حقوقهم قانونيا وقضائيا سيرسخ فكرة الدولة العادلة في مقابل هدم أطروحة الدلة الظالمة التي تسعى التنظيمات الإرهابية والمتطرفة لنشرها في صفوف الشباب.

## القوانين الضامنة للمحاكمة العادلة

لضمان محاكمة عادلة يجب التأكيد على أهمية استقلالية القضاء، وبهذا فقد تم إرساء المجلس الأعلى للقضاء حسب القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 والمؤرخ في 28 أبريل 2016، ويكون المجلس منتخب ويتكون من 45 عضوا من القضاة ومن غير القضاة ويهدف إلى قطع تبعية القضاء إلى السلطة التنفيذية.

### حق الدفاع

تمشيا مع أحكام الدستور تم تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية حيث تم إقرار حضور المحامي في مرحلة البحث الأولية حسب القانون عدد 5 لسنة 2016 والمؤرخ في 16 فيفري 2016، كما تم تنقيح بعض أحكام الأخرى ونذكر منها منع التعذيب واعتباره جريمة لا تسقط بمرور الزمن كما تم تعديل بعض الأحكام الأخرى لتتطابق الأحكام الدستورية الجديدة ومنها نجد قانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بالمخدرات حيث يخول هذا التنقيح للقضاة إصدار أحكام تخفيفية في حق المتهمين الذي يكونون عادة من الشباب ذوي خصوصيات اجتماعية معينة.

### قانون الإرهاب: قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 والمؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال

كان قد اعتمد النظام التونسي في فترة ما قبل الثورة على قانون الإرهاب المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 لكن لقي هذا القانون معارضة شديدة حيث طالبت عدة منظمات حقوقية بإلغائه خاصة وأنه كان أداة قمعية استعمالها النظام في محاربة معارضيه مما أدى إلى ارتكاب جرائم تعذيب وعدة انتهاكات أخرى كان لها الأثر السيء على حقوق الإنسان والحريات، وهذا ما سمح لشريحة واسعة من الشباب إلى تبني فكرة محاربة الدولة الظالمة ودفع بهم إلى الانخراط في التنظيمات الإرهابية في أفغانستان والعراق وغيرها من البلدان التي كانت هذه التنظيمات تنشط على أراضيها، كما عملت هذه التنظيمات على استقطاب الشباب من خلال ترويج شعارات رنانة تطرح من خلالها مشروعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي يكون فيه الخطاب الديني مطية لجذب الشباب اليأس والغضب من قمع الدولة وظلمها.

ولهذا فإن قانون الإرهاب الجديد والمؤرخ في 7 أوت 2015 (يتضمن 143 فصل) حاول إيجاد التوازن بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان خاصة وأن ضمان الحريات والحقوق يعتبر حجر الأساس لدرء انخراط الشباب في التطرف العنيف. ولكن على أرض الواقع هل بإمكان هذا القانون أن يحقق هذه المعادلة الصعبة في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة ؟

في ماي 2018 صرح الناطق الرسمي باسم قطب الإرهاب أن عدد الإرهابيين المودعين والمحكومين في قضايا إرهابية في تونس يبلغ 1500 سجيناً وأن هذا العدد يبقى متغيراً ونسبياً وأنه ليس من الممكن وسم جميع المودعين بالسجون بصفة إرهابية إلا بعد صدور أحكام باتة، كما قدر المتحدث أن عدد الإرهابيين التونسيين المتواجدين في مناطق النزاع المسلح بما يقارب 2929 شخصا وأن عدد العائدين من هذه المناطق يكون في حدود 160 عنصراً، وقد أشار أيضاً إلى أن 90 بالمائة منهم تم إيداعهم في السجن بعد صدور بطاقة إيداع في حق غالبيتهم. ووضح المتحدث باسم قطب الإرهاب أن معدل فئة العمرية لهؤلاء الموقوفين تتراوح تقريبا بين 25 و29 سنة وأن 70 بالمائة منهم غير متزوجين في حين أن 90 بالمائة مستواهم التعليمي متدني.

وعلى الرغم من التغيير الطارئ على أسس المنظومة القانونية التي تسعى لحماية حقوق الإنسان وإعادة ادماج الشباب في حياة العامة فإن بعض القوانين التي لازالت سارية وممارسات النظام على أرض الواقع ساهم في تنامي فكرة أن القوانين الجديدة ليست سوى خطاب رنان لنظام في ظاهره ديمقراطي وفي باطنه يحن إلى العودة إلى الممارسات الاستبدادية.



# ال.

## ضعف المنظومة القانونية يضعف المجهودات الرامية لدرء انخراط الشباب في التطرف العنيف

يحتاج أي نظام قانوني لرؤية واضحة لمعالجة الظواهر التي يعرفها المجتمع وينطبق هذا أيضا على ظاهرة انخراط شريحة واسعة من الشباب في التطرف العنيف خاصة وأن هذه التنظيمات المتطرفة تعرف بسرعة تطورها وتأقلمها مع الواقع.

اختارت تونس كغيرها من البلدان التي شهدت اعتداءات إرهابية أن تعتمد على طرق ردعية متشددة لمكافحة الإرهاب وتعرف هذه الاستراتيجية مساندة شعبية واسعة في حين أنه يتم تجاهل الوسائل المستخدمة لتنفيذها على الرغم من أن لها انعكاسات سلبية على شريحة من الشباب الذين يتراوح سنهم بين 18 و35 سنة، كما أن ضعف المنظومة القانونية في تونس يؤدي إلى انتهاكات جسيمة في حقهم، خاصة وأن بعض القوانين السارية والتي أقر بعدم دستوريته تعطي سلطة واسعة للإدارة (وزارة الداخلية) مقابل التغييب التام لضمانات الرقابة والمحاسبة.

# 1.1. قانون الإرهاب

بعد جدل واسع أصدر المشرع التونسي القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 والمؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال.

وقد صرح المتابعون للشأن الحقوقي إبان إصدار القانون بأنه قانون زجري بامتياز لا يسمح للحد من مواصلة الشباب تبني أفكار التنظيمات المتطرفة والانخراط فيها خاصة وأن القانون لا يحمي الأطفال الذين هم أقل من 18 سنة حسب مجلة حماية الطفل ولا يضمن لهم الحق في التمتع بتخفيف العقوبات. بالإضافة إلى ذلك فإن القانون لم يتضمن أي إجراءات خاصة بالشباب الذي يتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة.

وعلى عكس بقية الجرائم فإن مدة الاحتفاظ حسب قانون الإرهاب تصل إلى 15 يوما لدى باحث البداية، كما يحرم الموقوف من حضور محاميه خلال 48 ساعة من إيقافه بما يعد حسب القانون عدد 5 لسنة 2016 والمؤرخ في 16 فيفري 2016. كما يتضمن هذا القانون الأساسي عدة جرائم منها الإشادة وتمجيد الإرهاب والتي تصل عقوباتها إلى خمس سنوات حسب ما نص عليه الفصل 31 من قانون الإرهاب وعادة ما يكون الموقوفون في هذه الجرائم من الشباب لتبقى التعريفات الفضفاضة لهذه المصطلحات (إشادة وتمجيد) مشكلا أساسيا قد يؤدي الي أن تستوعب هذه التهمة شريحة واسعة من المدونين والشباب خاصة بعد انتشار استعمال وسائل التواصل الاجتماعي بعد الثورة مما سيؤثر سلبا على الحقوق والحريات.

”

القانون عدد 5: ويمكن لقاضي التحقيق لضرورة البحث في القضايا الإرهابية أن لا يسمح للمحامي بزيارة ذي الشبهة ومقابلاته وحضور سماعه أو مكافحته بغيره أو الاطلاع على أوراق الملف أمام الباحث المناب لمدة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الاحتفاظ ما لم يتخذ وكيل الجمهورية قرارا سابقا في هذا المنع.

القانون عدد 5: ويمكن لوكيل الجمهورية لضرورة البحث في القضايا الإرهابية أن لا يسمح للمحامي بزيارة ذي الشبهة ومقابلاته وحضور سماعه أو مكافحته بغيره أو الاطلاع على أوراق الملف على أن لا تتجاوز مدة المنع ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الاحتفاظ<sup>5</sup>.

الفصل 31. يعد مرتكبا لجريمة إرهابية ويعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من خمسة آلاف دينار إلى عشرة آلاف دينار كل من يتعمد داخل الجمهورية وخارجها علنا وبصفة صريحة الإشادة أو التمجيد بأي وسيلة كانت بجريمة إرهابية أو بمرتكبيها أو بتنظيم أو وفاق له علاقة بجرائم إرهابية أو بأعضائه أو بنشاطه أو بآرائه وأفكاره المرتبطة بهذه الجرائم الإرهابية<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> القانون عدد 5 والمؤرخ في سنة 2016 من مجلة الإجراءات الجزائية

<sup>6</sup> القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 والمؤرخ في 7 أوت 2015 والمتعلق بمكافحة الإرهاب منع غسيل الأموال



## 2.11

### حالة الطوارئ

مازال يتواصل العمل بالأمر عدد 50 لسنة 1978 مؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ ويشير الأمر في فصله الأول إلى الحالات التي يمكن إعلان حالة الطوارئ فيها :

يمكن إعلان حالة الطوارئ بكامل تراب الجمهورية أو ببعضه إنا في حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام، وإما في حصول أحداث تكتسي بخطورتها صبغة كارثة عامة<sup>7</sup>.

كما يمنح الأمر صلاحيات واسعة لوزير الداخلية من خلال الفصل عدد خمسة " يمكن لوزير الداخلية أن يضع تحت الإقامة الجبرية في منطقة ترابية أو بلدة معينة أي شخص يقيم بإحدى المناطق المنصوص عليها بالفصل الثاني أعلاه يعتبر نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العامين بتلك المناطق<sup>8</sup>." كما حدد الفصل عدد أربعة صلاحيات الوالي في منطقتيه من أجل حماية النظام العام وهي كالتالي: منع جولان الأشخاص والعربات ومنع كل إضراب أو صد عن العمل حتي ولو تقرر قبل الإعلان عن حالة الطوارئ وتنظيم إقامة الأشخاص وتحجير الإقامة على أي شخص يحاول بأي طريقة كانت عرقلة نشاط السلط العمومية واللجوء إلى تسخير الأشخاص والمكاسب الضرورية لحسن سير المصالح العمومية والنشاطات ذات المصلحة الحيوية بالنسبة للأمة<sup>9</sup>.

وقد ساهم تواصل العمل بهذا الأمر الى وضع عدد كبير من الشباب تحت الإقامة الجبرية. وحسب جمعية "مرصد للحقوق والحريات" فإن هناك 500<sup>10</sup> شخص تحت طائلة الإقامة الجبرية دون أي مراقبة قضائية، علما وأن وزارة الداخلية لم تعطي أي رقم بخصوص الموجودين بالإقامة الجبرية أو تحت المراقبة.

ومن بين الإجراءات الأخرى نجد منع السلطات التونسية مجموعة من الشباب من السفر إلى وجهة معينة (كما يشمل هذا القرار منع أي شاب أو شابة دون سن 35 من السفر إلا بتصريح من ولي الأمر) ونجد أيضا قرار منع تسليم الوثائق الإدارية لمن يطلبها رغم أن المحكمة الإدارية نقضت القرار وخولت لأحد الشبان الحصول على البطاقة عدد 3. وتنطبق هذه الإجراءات على كل من ورد اسمه في بما يعرف بالقائمة S17 (هي قائمة أمنية أعدتها وزارة الداخلية تحتوي على معطيات الأفراد الذين تم إيقافهم أو الاشتباه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية).

وتساهم هذه الإجراءات في تقويض الجهود الرامية الي منع هؤلاء الشباب من الانخراط في التنظيمات الإرهابية والحد من تبنيهم للأفكار المتطرفة وهذا يبرز ضعف المنظومة القانونية القائمة على مفهوم الزجر والعقاب في حين أنه كان بإمكانها أن تعالج هذا المشكل بأسلوب أقل شدة من خلال سن قوانين قائمة على العفو خاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي وإن كانت هذه الآراء والأفكار صادمة فإنه بإمكاننا معالجتها في أطر تربوية وثقافية ونفسية.

إن غياب مثل هذه الحلول يستدعي القائمين على الشأن القانوني والتشريعي الي إعادة النظر في المنظومة القانونية الحالية وذلك من أجل إعطاء فرصة حقيقية لهؤلاء الشباب للاندماج في المجتمع مرة أخرى إلى جانب توفير الأرضية المناسبة لمساعدتهم على رفض الخطابات المتشددة ونبذ التطرف العنيف.

<sup>7</sup> الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ  
<sup>8</sup> الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ  
<sup>9</sup> الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ  
<sup>10</sup> تصريح ورد بجريدة الصباح الصادرة في 7 سبتمبر 2018

# توصيات

- 1 مراجعة قانون الإرهاب بشكل يسمح بتحديد المتبنين للخطاب المتطرف وذلك بوضع منظومة متكاملة قائمة على إعادة الإدماج.
- 2 سن قانون جديد يتعلق بإعلان حالة الطوارئ وإلغاء العمل بالأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1987.
- 3 تعديل قانون عدد 5 بمنع حضور المحامي في الجرائم الإرهابية لمدة 48 ساعة.
- 4 تفعيل دور الشباب بوضع استراتيجية وطنية لتحديد الشباب الذي يقبل خضوعه لمقاربة علاجية نفسية وثقافية.
- 5 تجنب خطاب الوصم والالتهام الذي تعتمد وسائل الإعلام والذي من شأنه أن يمس من قرينة البراءة التي يتمتع بها الموقوف (عبارات مثل عنصر (تكفيري أو عنصر إرهابي).
- 6 تجريم الاعتداء على قرينة البراءة.
- 7 ضمان محاكمة عادلة.
- 8 الإقرار بوجوب العمل بحكم "العمل لفائدة المصلحة العامة" بالنسبة للجنح المتعلقة بالإشادة أو تمجيد الإرهاب وذلك بالنسبة لفئة عمرية يتم تحديدها حسب الضوابط القانونية.

# MAGHREB ECONOMIC FORUM

Promote a new generation of intellectuals engaged in public debates and develop a set of programs for a new Maghreb Region

The Maghreb Economic Forum (MEF), is a Think-and-Do Tank, founded in 2011 on the premise of supporting Maghreb integration and unlocking the potential for economic and social growth in the region, as well as nurturing and inspiring a new generation of responsible leader across Lybia, Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania.

## CONTACT

**Phone Number:** (+216) 27 249 212

**Website:** [www.magef.org](http://www.magef.org)

**Email Address:** [contact@magef.org](mailto:contact@magef.org)